

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون



الجلسة ٦٦٧٢

الأربعاء ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كابرال (البرتغال)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد كرافشينكو

ألمانيا السيد آيك

البرازيل السيد غارسيا

البوسنة والهرسك السيدة خودزتش

جنوب أفريقيا السيدة كوتا

الصين السيد سون شياوبو

فرنسا السيدة لوفراي دو إيلين

غابون السيدة أونانغا

كولومبيا السيد كيتانا

لبنان السيد قرنوح

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة شورد

نيجيريا السيد أونوو

الهند السيد كومار

الولايات المتحدة الأمريكية السيد دونيغان

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة من رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل

الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (S/2011/726)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



وتماشيا مع ذلك، لجأت المكسيك، خلال مشاركتها في أعمال مجلس الأمن بوصفها عضوا منتخبا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، إلى استخدام أنماط جلسات مبتكرة وشاملة، مثل جلسات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية، بغية الاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء المتضررة والمجتمع المدني في المسائل التي تعنيهم مباشرة.

على الرغم من هذا التقدم، يتعين علينا الاعتراف بأن تنفيذ هذه التحسينات كان متفاوتا، في مناسبات عديدة، وفقا لمن يتولى الرئاسة الدورية لمجلس الأمن.

ومن أجل مواصلة تعزيز الشفافية والكفاءة في مجلس الأمن وتفاعله مع بقية الأعضاء، نقترح أن ينظر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق في إدخال التحسينات التالية على أساليب عمل المجلس.

أولا، خلال المناقشات المفتوحة ينبغي عكس ترتيب قائمة المتكلمين، بحيث يدلي أعضاء المجلس ببياناتهم في نهاية الجلسة. الأمر الذي من شأنه أن يسمح لهم بالإنصات إلى الأعضاء الآخرين، وإدراج إسهاماتهم في نتائج هذه الجلسات، خاصة لدى اعتماد بيان رئاسي. نأسف، سيدي الرئيس، أنه لم يتح لرئاستكم اتخاذ خطوات مبتكرة كتلك خلال مناقشة اليوم، مما يدل على أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير.

ثانيا، لا ينبغي عقد مشاورات غير رسمية إلا في حالات الضرورة الماسة. إذ لا نتفهم أهمية عقد مشاورات غير رسمية للاستماع إلى عرض التقارير والبيانات الخطية التي يمكن تقديمها حق التقديم علانية.

ثالثا، يجب أن نحافظ على ممارسة دعوة رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام للمشاركة في المناقشات التي تشمل مسائل مدرجة على

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/١٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين مرة أخرى بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق، حتى يتسنى للمجلس إنجاز أعماله بسرعة. أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيدة مورغان (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناني الخاص للبرتغال على عقد هذه المناقشة المفتوحة. سيدي الرئيس، كما ذكر وفدكم أثناء المناقشة بشأن المسألة ذاتها التي عقدت في نيسان/أبريل من العام الماضي (S/PV.6300)، كان أعضاء مجلس الأمن المنتخبون هم الذين مضوا قدما تاريخيا بالإصلاحات في أساليب العمل. ولعل السبب في ذلك هو أن فهم أهمية الشفافية يقتصر على الأعضاء المنتخبين، لا سيما حين تنتهي فترة ولايتهم البالغة عامين، ويعتمدوا مرة أخرى على المعلومات المقدمة من الأعضاء الجدد.

وأود أيضا أن أثنى على الجهود التي بذلتها اليابان خلال رئاستها للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، التي تكللت بتحديث المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2010/507)، وتوزيعها اللاحق.

علينا أن نقر بأن مجلس الأمن قد حسن أساليب عمله في السنوات الأخيرة. منذ اعتماد المذكرة الرئاسية ٥٠٧، عقدت المزيد من الاجتماعات العامة والمناقشات المفتوحة. وشهد مضمون المشاورات التي عقدت قبيل صدور التقرير السنوي لمجلس الأمن تحسنا، واعتمد قدر أكبر من التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

السيدة استيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الرئاسة البرتغالية على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وأشكركم، سيدي، على مبادرتكم لمناقشة أساليب عمل مجلس الأمن وتقييم تنفيذ التدابير الواردة في المذكرة الرئاسية الجديدة S/2010/507 الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٠. وأود أيضا أن أنوه برئاسة البوسنة والهرسك للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وأشيد بعمل وإسهام اليابان في تطوير أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال قيادتها بشأن المذكرة الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2006/507 وصيغتها الجديدة.

لقد حان الوقت وأصبح من المناسب أن نجري مناقشة بشكل مفتوح بشأن هذه المسألة الهامة. وضرورة المزيد من التكيف في أساليب عمل مجلس الأمن هو من المجالات الرئيسية لإصلاح المجلس وهناك توافق واسع بشأنه. ولا يزال هناك متسع لإدخال تحسينات من أجل تعزيز شفافية المجلس وشموليته ومشروعيته ومساءلته كي يتمكن من تنفيذ مسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وفي السنوات الأخيرة، شهدنا إحراز بعض التقدم في تحقيق هذه الأهداف. وتعزيز تفاعل المجلس مع عضوية الأمم المتحدة كافة عنصر هام في هذه الجهود.

لقد واجهت الدول الأعضاء عددا متزايدا من قرارات المجلس التي تنطوي بشكل ملحوظ على آثار أمنية وقانونية ومالية بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء. ولهذا السبب يتعين على المجلس أن يكفل شفافية ومشاركة أفضل مع الدول غير الأعضاء في عملياته لصنع القرار على أساس أكثر انتظاما.

لا تزال الجلسات المفتوحة لتقديم الإحاطات الإعلامية والمناقشات ذات أهمية خاصة. وينبغي أن تتاح

جدول أعمالهم. ويمكن توسيع نطاق ذلك ليشمل أيضا المشاورات غير الرسمية.

رابعا، هناك حاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما من خلال دعوة المنظمات المعنية إلى المشاركة في الاجتماعات العامة والخاصة للمجلس.

خامسا، ينبغي إنشاء آليات شفافة في ما يتعلق بتعيين رؤساء الأجهزة الفرعية للمجلس. إن الغموض السائد حاليا أمر غير مقبول.

سادسا، ينبغي تشجيع لجان الجزاءات على سماع وجهات نظر الدول الأعضاء المتضررة من الجزاءات ويجب أن تضم تقاريرها الإلزامية المقدمة إلى المجلس هذه الآراء.

سابعا، لا بد من تعزيز تفاعل أقوى بين مجلس الأمن والأجهزة الأخرى، لا سيما اللجنة الخامسة، عند النظر في القرارات التي تترتب عليها آثار مالية.

ثامنا، هناك حاجة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إنشاء وتحديد ولايات البعثات السياسية الخاصة وتمويلها.

يعكس عقد هذا النقاش انفتاح مجلس الأمن للنظر في إدخال تحسينات على أساليب عمله. نأمل ألا تلقى العديد من الأفكار التي نوقشت هنا اليوم آذانا صماء. وأفضل طريقة لتجنب هذا هي تقديم الرئاسة المقبلة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق تقريرا إلى الأعضاء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي نوقشت اليوم.

ختاما، ندعو الأعضاء الجدد في مجلس الأمن إلى تبني هذه التوصيات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

تقديم المزيد من الإحاطات الإعلامية من الميدان والاستجابة الآنية في الميدان. ونعتبر البعثات الميدانية التي يقوم بها المجلس أداة قيّمة في توفير المنظور الصحيح بشأن الواقع المحلي.

ونرى أنه يتعين على مجلس الأمن التأكيد على أهمية سيادة القانون في التعامل مع المسائل المدرجة في جدول أعماله. ويشمل ذلك الإشارة إلى تأييد القانون الدولي وتعزيزه، وكفالة ترسيخ قراراته في تلك المجموعة من القوانين، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ العامة للقانون، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والقانون الجنائي الدولي. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية المدنيين وأكثر الفئات ضعفاً. ونهيب بالأعضاء الدائمين أن يمتنعوا عن استعمال حق النقض في حالة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. ونؤيد أيضاً المزيد من النظر في طرق تحسين الشفافية وعمل لجنة الجزاءات.

وعلى مرّ السنين، شهدنا اتساع تنوع جدول أعمال المجلس والتزايد المستمر في عبء العمل وزيادة تعقيدات المسائل المعروضة على المجلس. ونعتقد أن الطريقة التي ينظر بها مجلس الأمن في تحسين أساليب عمله ترتبط إلى حد كبير بالحاجة المتزايدة إلى تحسين وتعزيز عمله خلال دورة العنف بالنظر بطريقة شاملة في منع نشوب الصراعات، بما في ذلك التهديدات الناشئة وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام.

وما فتئت سلوفينيا على قناعة أن إدخال إصلاحات على مجلس الأمن يتطلب معالجة كل من توسيع العضوية وتحسين أساليب العمل. وفي هذا السياق، من الأهمية الحاسمة بمكان كفالة أن يستمر مجلس الأمن في القيام على نحو منتظم بتقييم كيف تتواءم ممارساته مع الأهداف الواردة في المذكرة الرئاسية ٥٠٧ وأن يواصل جمع الإسهامات القيمة التي

الفرصة لجميع الدول الأعضاء للاستماع إلى آرائها، قدر المستطاع، وتسجيلها في نتائج هذه المناقشات. ويمكن النظر في ترتيب المتكلمين، بحيث يسمح في الوقت ذاته ببعض الوقت بين الاجتماع واعتماد الوثيقة الختامية المحتملة، وهكذا يبرهن المجلس على رغبته في تسجيل الآراء التي قدمتها عضوية الأمم المتحدة كافة قبل أن يتخذ القرار النهائي. وأثبت توزيع الأوراق المفاهيمية أنه أداة مفيدة للوفود للإعداد لمداخلاتها على نحو كاف والتركيز على المناقشات.

ونؤيد تعزيز حوار المجلس مع الجهات الفاعلة المعنية أو المهتمة، لا سيما الأطراف المتأثرة مباشرة. ونرحب بالنهج الجديد للمجلس فيما يتعلق بالصيغ الجديدة للجلسات، مثل الاجتماعات بصيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية، وندعو إلى زيادة استعمال هذه الاجتماعات. وينبغي زيادة التشجيع على التفاعل مع الجهات الفاعلة من غير الدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

ونؤيد المزيد من عملية التشاور المنتظم مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد الشرطة والأمانة العامة بشأن ولايات حفظ السلام. ونرحب باتخاذ الخطوات العملية للتعاون عن كثب مع رؤساء التشكيلات القطرية المحددة التابعة للجنة بناء السلام، إضافة إلى التفاعل مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والاستفادة بشكل أفضل من المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

ونرحب بالشروع في تقديم إحاطات إعلامية شهرية لاستكشاف الآفاق بوصفها إسهاماً هاماً في منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر. ونؤيد أن تقوم الأمانة العامة والممثلون الخاصون والمستشارون الخاصون للأمين العام بتقديم إحاطات إعلامية مفتوحة أكثر تواتراً بشأن الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس والحالات الناشئة المثيرة للقلق. ونرحب باستخدام التكنولوجيا المتوفرة التي تتيح

المجلس في النظر في المسائل المواضيعية المعقدة المتعلقة ببعض أصعب التحديات التي تواجه العالم. فلقد أشارت المناقشة الأخيرة بشأن تغير المناخ والأمن إلى الاستجابة للتحديات التي تؤثر على البلدان الجزرية الصغيرة بصورة خاصة.

وطبعاً، يتعين على المجلس ألا يتعدى على صلاحيات الهيئات الأخرى، لكن المجلس مسؤول بالطبع عن صون السلم والأمن الدوليين. وندرك الآن أن التحديات التي تواجه ذلك يمكن أن تكون معقدة وغير تقليدية. والحصول على المعلومات الحديثة وتقييم التحديات الأمنية الجديدة ومناقشة آثارها مسألة أساسية للدور الوقائي للمجلس.

ولتعزيز قدرة المجلس على الوقاية، نؤيد الاقتراح بأن يقوم المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة والفظائع الجماعية بتقديم إحاطات إعلامية منتظمة. ونشجع أيضاً المجلس على توجيه دعوة دائمة للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

والمسألة الثانية التي أود أن أثيرها هي تحسين التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد الشرطة. فهذه آلية هامة لكفالة أن تتعزز ولايات حفظ السلام بمعلومات ملموسة عن الحقائق الموجودة على أرض الواقع، وأن تكون التوقعات واقعية ومفهومة جيداً. وهذه المشاورات هامة أيضاً طوال مدة البعثة وفي التخطيط لعمليات الانتقال. ومن الضروري أن تشكل وتقرر الاجتماعات التشاورية مسبقاً. ونرحب بالمبادرات التي اعتمدت في البيان الرئاسي الصادر في ٢٦ آب/أغسطس (S/PRST/2011/17) لإدخال تحسينات على هذه العمليات. ويمكن أن تكون الأفرقة الخاصة بالبعثة أيضاً قناة هامة للمجلس؛ والفريق الأساسي المعني بتييمور - ليشتي، الذي نحن عضو فيه، مثال جيد على ذلك.

يقدمها جميع أعضاء الأمم المتحدة في الطرق الكفيلة بزيادة تحسين أساليب عمله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل استراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود

أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة. ونأمل أن يقوم المجلس بإضفاء الطابع المؤسسي على هذه المناقشات. وسأوجز ما سأقوله وأوزع بياناً مطولاً.

كما نفعل جميعاً، تؤيد استراليا مجلس الأمن الذي يعكس بصورة أفضل العالم المعاصر والقادر على الاستجابة. وإدخال إصلاحات على تشكيل المجلس مسألة أساسية لكنها أيضاً تعمل بالطبع على تحسين أساليب عمله. فأساليب عمل منظمة ما يمكن أن تكون أساسية بالنسبة لأدائها. ولقد قلنا هنا من قبل إنه ينبغي أن تتصف الطريقة الأساسية التي يفكر بها المجلس بالمساءلة النشطة والشفافية الأكيدة. فكلما كان المجلس أكثر شفافية في عمله وأكثر مساءلة؛ وأكثر تشاطراً للمعلومات وإجراء المزيد من المشاورات وقبول الإسهامات، سيكون أكثر فعالية.

وإذ نرحب بالتطورات الجيدة في أساليب العمل، لكن كما نعرف جميعاً لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وسأذكر ثلاث مسائل.

تتعلق الأولى بمنع نشوب الصراع. فبينما تتطور التحديات الأمنية التي يواجهها العالم، من الضروري أن يستخدم مجلس الأمن على نحو أفضل الأدوات المتوفرة له أصلاً لمنع نشوب الصراعات. وللقيام بذلك، يلزمه أن يكون قادراً على التصرف بطريقة مستنيرة. وفي هذا السياق، ننضم إلى الآخرين في الترحيب بقيام إدارة الشؤون السياسية بتقديم إحاطات إعلامية منتظمة مع التركيز على استكشاف الآفاق والإنذار المبكر. ويتعين الاستمرار بها. ونشيد أيضاً برغبة

أحتتم بالقول إننا لدينا هنا معادلة بسيطة جدا. زيادة الشفافية والتشاور يزيدان من فعالية هذا الجهاز ويحسنان شرعيته أكثر في أعيننا جميعا نحن الدول الأعضاء. وذلك يعزز، بالطبع، الدور البارز للمجلس في السلام والأمن على صعيد العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا للبرتغال، ولكم بصورة خاصة، السيد الرئيس، على ما أبدىتموه من قيادة والتزام بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وعلى تنظيم هذه المناقشة.

تعلن كوستاريكا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل سويسرا بالنيابة عن مجموع الدول الصغيرة الخمس، غير أننا نود أن نطرح بعض الأفكار والمقترحات الإضافية والتركيز على الشفافية.

في هيئة تمثيلية مثل الأمم المتحدة ينبغي أن تكون الشفافية المعيار الأساسي والممارسة الدائمة في جميع أجهزتها، بما فيها مجلس الأمن. ونعرف أن المجلس يلزمه، من أجل أن يعزز السلم والأمن الدوليين بطريقة فعالة، أن يتوخى درجة معقولة من السرية في بعض من العمليات التي يضطلع بها فيما يتصل بالتحليل والتداول وصنع القرار. ولكن تلك السرية يجب أن تكون الاستثناء وليس القاعدة. وفيما يتجاوز ذلك، يتسم بأهمية حاسمة تبني رغبة حقيقية في تشاطر جميع المعلومات التي ليست سرية من خلال الشفافية وعمليات كشف المعلومات التي تتصف بالمنهجية وحسن التوقيت وسهولة الوصول إليها من قبل جميع الدول الأعضاء. ذلك أن الشفافية المعززة، بمعزل عن كونها واجبا، تعزز الانطباع بأن المجلس جهاز تمثيلي وتقوي شرعيته وتمكنه من الاستعانة

وتتعلق نقطتي الثالثة بالتفاعل بين المجلس ولجنة بناء السلام. وبينما أحرز تقدم جيد، لا يزال هناك الكثير الذي يمكن عمله لتحقيق المزيد من العلاقة الدينامية والعضوية بين الاثنين. ونرحب باشتراك رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء التشكيلات القطرية المحددة في اجتماعات المجلس وجلسات الحوار غير الرسمية. ونعتقد أنه يتعين على المجلس القيام بالمزيد للاستفادة من خبرات لجنة بناء السلام، خاصة أثناء تمديد ولايات البعثة.

ونؤيد الكثير مما قاله الآخرون بالفعل، بما في ذلك عن عقد المزيد من الاجتماعات المفتوحة؛ والمزيد من المعلومات عن عمل لجان الجزاءات؛ وزيادة المشاركة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، وزيادة استعمال الاجتماعات بصيغة آريا والحوارات غير الرسمية؛ وإطلاع غير الأعضاء على مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية في مرحلة مبكرة؛ وتعزيز كفاءة المجلس من خلال تسخير التكنولوجيا على نحو أفضل.

وطبعا، تعتمد كفاءة وفعالية المجلس جزئيا على أدائنا، وعلى غير الأعضاء. ومن الضروري أن نغتنم بشكل تام الفرص المتاحة لنا؛ وأن نقوم بذلك بطريقة نشطة ودينامية، ولكن ينبغي قبل كل شيء أن يكون لدينا شيء نقوله. وسنرحب بالإصلاحات لجعل هذه المناقشات أقل اتساما بالترار والرتابة وأكثر إنتاجية. ويمكن أن تشمل، في حصائل الاجتماعات وفي التقرير السنوي، على تعبير أكثر استفاضة عما تقوله الدول غير الأعضاء في المجلس. ونرحب بمبادرة البرتغال في الاجتماع الذي عقده المجلس مؤخرا بشأن التحديات الجديدة للسلام والأمن (S/PV.6668). بمنح الفرصة لمقدمي الإحاطات الإعلامية للرد على تعقيبات أعضاء المجلس.

المقترحات تتسم بأهمية خاصة. والقائمة موجودة في بياني المطبوع. وسأكتفي، على سبيل المثال لا الحصر، بالاستشهاد بأهمية ما يلي: جعل تقارير التقييم في نهاية كل رئاسة ممارسة منتظمة؛ وتحديد مواعيد لعقد مزيد من المشاورات المضمونية بتواتر أكبر مع الدول الأعضاء المعنية كجزء من عملية صياغة وإعداد مشاريع القرارات وغير ذلك من العمل الذي ينجزه المجلس؛ وإبلاغ الدول الأعضاء في الوقت المناسب بشأن الإعداد والتقييم النهائي للبعثات التي ينشئها المجلس، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالميزانية؛ وعقد اجتماعات للمجلس أكثر تواترا وأكثر شمولا؛ وتبني موقف أكثر انفتاحا تجاه المساهمين الخارجيين.

بعد خمس سنوات من ظهور المذكرة الرئاسية S/2011/507 وصل المجلس إلى مفترق طرق حاسم بالنسبة إلى شفافيته وإلى أساليب عمله بصورة عامة. ويجب عليه إما أن يجدد طاقته وزخم عمله من أجل توطيد المكاسب المحققة حتى الآن والمضي قدما بالمقترحات التي لم تنفذ بعد، أو أن يبقى راكدا وينتسكس إلى الوراء، مما يترتب على ذلك من نتائج سلبية سواء على فعاليته أو على شرعيته. ونحن جميعا نعرف أن الخيار الأول هو الخيار الحقيقي الوحيد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تعرب لكسمبرغ عن تهانئها الحارة للرئاسة البرتغالية للمجلس على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وعلى التزامها بالتقدم الحثيث صوب فعالية أعظم وشفافية أكثر وتفاعل محسن مع غير الأعضاء في المجلس. وأشيد أيضا بالبوستة والهرسك على

بأهم المساهمات ذات الصلة من جميع أعضاء المنظمة، فتحسن بذلك فعاليته.

تدرك كوستاريكا أن الكثير من التقدم قد أُحرز في مجال الشفافية بعد صدور المذكرة الرئاسية الصادرة في تموز/ يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507) ومذكرة العام الماضي المستكملة (S/2010/507). وفي النسخة المطبوعة من بياني هذا سلطنا الضوء على أهم أوجه التقدم، ولذلك لن أكررها الآن. غير أنني أود أن أضيف أن الموقع الشبكي لتقرير مجلس الأمن، من وجهة نظر غير حكومية، ساهم مساهمة أساسية في رصد أنشطة المجلس بطريقة مدروسة ومنهجية وحثيثة.

خلاصة القول إننا يمكننا أن نقول إن الشفافية في مجلس الأمن تحسنت؛ لكن تلك التحسينات ليست كافية، ولم يتم ترسيخها، والأهم أنها لم يُضفى عليها الطابع الرسمي الواجب. وبالتالي فإنها معرضة لخطر الشلل أو الإلغاء. وعلى سبيل المثال، لئن كان عدد الجلسات المفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء قد ارتفع، فإن تلك الجلسات غالبا ما تسبقها جلسات غير رسمية مغلقة يجري فيها التفاوض على الاتفاقات. أما التقارير التي تعدها الرئاسة بتقييم العمل المضطلع به خلال شهر كل رئاسة فلا تصدر إلا نادرا. وإن تقرير المجلس السنوي المرفوع إلى الجمعية العامة، بسبب طوله المهول وتركيبته العاجزة وافتقاره التام إلى التحليل، قلما يفيد، ولا يصدر بوقت كاف قبل موعد مناقشة محتوياته. كما أن التقارير الخاصة بشأن المواضيع ذات الأهمية الخاصة، مثل التقارير التي ينص عليها الميثاق، معدومة على نحو مذهل.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات وغيرها أود أن أختتم ببعض المقترحات المحددة. والكثير من هذه المقترحات مدرج في ملحق مشروع القرار الذي قدمته مجموعة الدول الصغيرة الخمس للتشاور بشأنه، وترى كوستاريكا أن هذه

أيضا باهتمام كبير عمل مجموعة الدول الصغيرة الخمس، التي تقدمت بمقترحات محددة لتحقيق مزيد من التقدم في أساليب عمل المجلس. وإننا نؤيد تلك المقترحات تأييدا واسعا.

اسمحوا لي بأن أطرح مسألة عزيزة علي بشكل خاص بصفتي رئيسة التشكيلة القطرية لغينيا في لجنة بناء السلام، وهي أهمية التشجيع على التوثيق المطرد للعلاقات بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. إن قضية غينيا استثنائية من حيث أن غينيا هي البلد الوحيد على جدول أعمال لجنة بناء السلام الذي ليس مدرجا أيضا في جدول أعمال مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن الدعم الذي تقدمه لجنة بناء السلام لغينيا، بهدف توطيد أركان السلام ومساعدة الديمقراطية على ترسيخ جذورها، مهم لعمل المجلس أيضا.

وفيما يتجاوز الحالات المحددة للبلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس واللجنة، يمكن لتجارب وخبرات اللجنة أن تفيد المجلس، سواء بشأن مسائل الروابط بين حفظ السلام وبناء السلام والانتقال بين شتى مراحل ما بعد الصراع، أو بشأن الإعداد للانتخابات في الدول الضعيفة، أو بشأن المواضيع ذات الأهمية الإقليمية، مثل محاربة الجريمة العابرة للحدود والاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا. يمكن للجنة بناء السلام أن تطرح على الطاولة منظورا متكاملا وشاملا بشأن الترابط بين الأمن والتنمية، وهو موضوع تناوله المجلس في ١١ شباط/فبراير، بناء على مبادرة البرازيل (انظر S/PV.6479). كذلك يمكن للجنة بناء السلام أن تساعد مجلس الأمن في إبقاء بصره مسلطا على الضرورة المطلقة المتمثلة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الخارجة من صراعات، وذلك لجعل عملية إحلال السلام المستدام قادرة على البقاء.

النتائج المحققة في ظل رئاستها هذا العام للفريق غير الرسمي العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

منذ المناقشة المفتوحة الأخيرة بشأن هذا الموضوع، التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ (انظر S/PV.6300)، واصل مجلس الأمن، بطريقة يستحق عليها الثناء، العمل على تطبيق كثير من المقترحات الواردة في المذكرة الرئاسية لعام ٢٠١٠ (S/2010/507). وإننا نشجع المجلس على مواصلة السير في هذا الاتجاه في سبيل جملة أمور منها ترسيخ الأشكال الجديدة من الحوار غير الرسمي مع الدول غير الأعضاء في المجلس والأطراف المعنية بالحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس؛ وعقد مزيد من الاجتماعات بصيغة أريا من أجل تعزيز التفاعل بين المجلس والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، التي قد يكون لتحليلاتها وتجاربها على أرض الواقع أهمية خاصة لمداورات المجلس؛ وتنظيم عدد معتبر من اجتماعات المجلس المفتوحة لكفالة الشفافية المباشرة في مداورات المجلس سواء للدول غير الأعضاء أو للمجتمع الدولي بأسره؛ وتحسين الشفافية في مداورات هيئات المجلس الفرعية، وعلى وجه التحديد لجان الجزاءات، وتشجيع رئاسات تلك اللجان على انتهاز كل فرصة سانحة للحصول على وجهات نظر الدول غير الأعضاء المهتمة اهتماما وثيقا بمجالات أنشطة اللجنة المعنية ومواصلة إطلاع تلك الدول على الأعمال الجارية؛ وأخيرا، تعزيز العلاقات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين بقصد زيادة الاستفادة من خبرتها الخاصة.

ونرحب كذلك بالمبادرات الهادفة إلى جعل مجلس الأمن أفضل استعدادا للرد على التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين، لا سيما الممارسة التي استهلتها المملكة المتحدة بدعوة إدارة الشؤون السياسية إلى موافاة المجلس بإحاطات إعلامية عن المواضيع التي تستأثر بالاهتمام الآثار المزعجة للاستقرار التي قد تنطوي عليها. وتتابع لكسمبرغ

أما تقرير مجلس الأمن فهو مبادرة أخرى ساهمت بقدر كبير في اقتسام المعلومات وزيادة الانفتاح بشأن عمل المجلس.

إن الكفاءة في عمل المجلس هامة جداً. فالمنازعات اليوم أكثر تعقيداً وجدول أعمال المجلس يجري ضغطه بصورة متزايدة. وثمة مجال لتحسين نوعية المناقشات المفتوحة، ويتمثل ذلك في ضمان أن تجسد الوثائق الختامية معطيات جميع البلدان المشاركة. ويمكن للأوراق المفاهيمية أن تجعل تركيز المناقشات موجهاً إلى المسائل التي يود المجلس أن يتشاور بشأنها مع الأعضاء عموماً.

ومؤخراً، زاد المجلس من استخدام وصلات الفيديو لتلقي إحاطات إعلامية من الميدان. فهذا تطور طيب ونشجع المجلس على الاستمرار في زيادة بلورة الممارسة.

وينبغي للمجلس أن يحسن من تعاونه مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن تكون البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة منخرطة على نحو أكثر في جميع مراحل عملية صنع القرار بشأن عمليات حفظ السلام.

وينبغي للمجلس أن يواصل سعيه بهمة لانتعاش الطرق الكفيلة بتحسين قدرته على منع نشوب الصراعات وحل الصراعات الطويلة الأجل المدرجة في جدول أعماله. إذ من الأساسي في ذلك المسعى إقامة تعاون جيد مع لجنة بناء السلام وغير ذلك من المنظمات الشريكة، من قبيل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز وغيرها.

لقد حقق المجلس نجاحاً جيداً في بلورة المسائل الشاملة، من قبيل المرأة والسلام والأمن. وينبغي للمجلس الآن أن يربط بصورة منهجية بين الحالات المتعلقة بكل بلد بعينه والمواضيع الأفقية، ومتابعة الطلبات الواردة بشأن

إن لكسمبرغ، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة، لم تكن قط عضواً في مجلس الأمن. لذلك نهتم اهتماماً خاصاً بالتفاعل بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، وبين المجلس والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. غير أن الاستمرار في تحسين فعالية المجلس موضع اهتمام لدينا جميعاً نحن الذين أيدنا الميثاق الذي ينص في المادة ٢٤ على أن يتصرف المجلس باسم الدول الأعضاء لضمان الرد السريع والفعال للمنظمة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إذ أن مصداقيتنا ومصداقية منظمتنا تتوقف عليه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

لممثل فنلندا.

السيد فينانن (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أتكلم باسم البلدان النوردية أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج. وسوف أدلي بنص موجز للبيان الذي وزع في القاعة.

يوجد تحسن كبير في أساليب عمل المجلس في السنوات الأخيرة. ونشدد على ضرورة تقديم إحاطات إعلامية لغير الأعضاء في المجلس. ومما يعزز الانفتاح واقتسام المعلومات عقد جلسات تفاعلية في نهاية كل رئاسة للمجلس. وقد عقدت الرئاسة البرازيلية اجتماعاً من هذا القبيل ونشكرها على ذلك. ونشجع أعضاء المجلس الآخرين على النظر في تنظيم هذه الإحاطات الإعلامية في المستقبل.

إن حلقة العمل السنوية الفنلندية ترمي إلى إعطاء توجيه متعمق للأعضاء الجدد في المجلس عن ممارسة المجلس وإجراءاته وأساليب عمله لمساعدة الأعضاء الجدد للسير بخطوات حثيثة في عملهم. وتساعد حلقات العمل أيضاً الأعضاء عموماً، حيث توزع تقاريرها بوصفها وثائق رسمية للمجلس.

برمته؛ وتعزى أيضا إلى جوانب التقدم المحرزة في التكنولوجيا الجديدة في مجال المعلومات والاتصالات التي جعلت نشر المعلومات يتم بطريقة أسرع وأسهل، وعززت بدرجة أكبر من الوصول إليها.

وما برح المجلس عاما إثر عام ينظر في حالات جديدة ويتصدى لتحديات عديدة تؤثر تأثيرا مباشرا في السلم والأمن الدوليين. فقد بدأ المجلس يواجه تحديات مختلفة في نطاقها وحجمها وطبيعتها عن الصراعات التقليدية بين الدول، وبصورة خاصة الإرهاب الدولي، والصراعات المدنية، وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. إن الأثر المحتمل لتلك التحديات على المجتمع الدولي بأسره قد أدى إلى تزايد اهتمام الدول غير الأعضاء بعمل المجلس.

إن المجلس إذ يستجيب لذلك الاهتمام المتزايد، قد اضطلع بجهود جديدة بالثناء لتحسين كفاءته وشفافيته والتفاعل على نحو أنجع مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. إن اعتماد المجلس، بناء على مبادرة اليابان، للمذكرة الرئاسية S/2010/507 وطائفة واسعة من التدابير التي يوصي باتخاذها إنما تشهد على حزم المجلس حيال هذا الأمر. ومن الجدير الاستمرار في تلك الجهود وتوسيعها. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يقدم الأفكار التالية.

أولا، إن زيادة استخدام المجلس للمناقشات العامة والتفاعلية يمثل تطورا إيجابيا بشكل عام. وفي الوقت نفسه يجب على المجلس أن يحتفظ بالسلطة التقديرية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بشكل الجلسات، بناء على حساسية المسألة قيد النظر وإجراء تقييم موضوعي لأثر أي شكل على قدرة المجلس على النظر في المسألة.

ثانيا، إن الممارسة المتمثلة بقيام رئاسة المجلس بتقديم إحاطات إعلامية شهرية لغير الأعضاء في المجلس بشأن

المعلومات المواضيعية عند تناول التقارير المتعلقة بمحالات قطرية محددة.

إن البلدان النوردية ترحب بالتقدم الكبير الذي تحقق في تحسين الإجراءات القانونية الواجبة المتعلقة بإدراج الأسماء في القوائم وحذفها منها، وهي عملية تقوم بها اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) المتعلقين بتنظيم القاعدة وطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. ونرحب بتجديد ولاية أمين المظالم. ونوصي بأن تشمل الإجراءات المنصفة والواضحة جميع أنظمة الجزاءات.

ونحسب بالمجلس الاستمرار في السير على طريق الإصلاح الإيجابي، وعقد مناقشات مفتوحة سنوية بشأن هذه المسألة. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على أهمية المذكرة الرئاسية (S/2010/507) ونحسب المجلس على التنفيذ تنفيذا كاملا للابتكارات الواردة فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية):

سيدي الرئيس، أود في المقام الأول أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن التي بها تحتتمون شهرا ثريا ومكتفا من عمل المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر تحت رئاسة البرتغال.

ولا يمكن لأحد أن ينكر التحسن التدريجي في تفاعل المجلس مع الدول غير الأعضاء وغير ذلك من الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية وثروة المعلومات المتاحة عن عمل المجلس. وهو شيء غير مسبوق. ويمكن أن يُعزى هذا التقدم، من جهة، إلى إرادة المجلس في نشر عمله بمزيد من الانفتاح والشفافية والتفاعل؛ وإلى زيادة الاهتمام المشروع لدى الدول غير الأعضاء بأن تكون منخرطة ومطلعة على عمل المجلس وقراراته الذي يقوم بذلك بالنيابة عن المجتمع الدولي

السواء. وخلال فترة عضويتنا في المجلس، سيبدل وفد بلدي قصارى جهده بالتعاون مع سائر الأعضاء لتعزيز أنشطة المجلس في مجال منع نشوب الصراعات، خصوصا في أفريقيا.

تاسعا، لقد تحسن التقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة بصورة ملحوظة وأصبح الآن أكثر موضوعية وتحليليا بقدر أكبر. ونشجع على الاستمرار في تحسينه ونرحب بالممارسة التي بدأت قبل أربع سنوات والتي تستطلع بموجبه رئاسة المجلس وجهات نظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل وقت كاف من توحيد التقرير.

والنقطة العاشرة وقبل الأخيرة التي أريد تناولها هي أن التقييمات الشهرية التي تتيحها رئاسة المجلس لجميع الدول الأعضاء تمثل مصدرا قيما للمعلومات حول عمل المجلس. وينبغي تعزيز الممارسة المتمثلة في تقديم هذه التقارير في نهاية كل رئاسة، وذلك للمحافظة على أهميتها وحسن توقيتها.

تتعلق النقطة الأخيرة التي سأتكلم عنها بالفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى الذي يقوم بدور رئيسي في تحسين أساليب عمل المجلس. وينبغي للفريق تعزيز تفاعله مع الدول غير الأعضاء في المجلس والعمل على تقييم تنفيذ المذكرة S/2010/507 والإضافات الممكنة إليها، آخذا في الاعتبار آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي سياق المساعي المستمرة من أجل تحسين أساليب عمل المجلس، يرى وفد بلدي أن من الضروري الدمج بين مقتضيات اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لصون السلم والأمن الدوليين ودعم المجتمع الدولي للتدابير المتخذة. وهذه مهمة صعبة، يتعين تنفيذها بواقعية وذهن منفتح وبإدراك لأن المجلس يعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره.

لقد بدأت بشكر الرئاسة البرتغالية. وأود أن أختتم ببيان بشكل شخصي أيضا وأن أهنيئ رئاستكم، سيدي، على

برنامج العمل الشهري للمجلس تعطي فرصة لغير الأعضاء للتفاعل مباشرة مع رئاسة المجلس. وينبغي الإبقاء على الممارسة وتوسيع نطاقها.

ثالثا، من المهم إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ليس فقط لأن تلك البلدان تلي حاجة ملحة، بل أيضا لأن ذلك يعزز من الكفاءة. وعلينا الاستفادة من خبرة تلك البلدان ودرايتها في سائر مراحل تصميم ولايات عمليات حفظ السلام وتنفيذها.

رابعا، بالنظر إلى أن الحفاظ على السلم هي المهمة الرئيسية للمجلس، من المهم الاستفادة قدر الإمكان من الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام وتشجيعه على زيادة تعاونه مع البلدان المساهمة بقوات ومع الأمانة العامة.

خامسا، إن تفاعل المجلس مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قيمة مضافة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لقد أحرز المجلس تقدما كبيرا في تعزيز التفاعل في السنوات الأخيرة.

سادسا، بينما نرحب بزيادة عدد الجلسات المواضيعية المفتوحة، نعتقد أنه ينبغي لتلك الجلسات أن تركز بشدة على آراء الدول غير الأعضاء وينبغي أن تأخذها بعين الاعتبار.

سابعا، يشرك المجلس لجنة بناء السلام والتشكيكات القطرية التابعة لها في مناقشاته بصفة دورية على نحو متزايد. ومن المهم تعزيز هذه الممارسة لأن بناء السلام لا يُدرج في ولايات حفظ السلام فحسب، ولكنه أيضا عنصر لمنع نشوب الصراعات يساعد على الحيلولة دون الانتكاس إلى العنف.

ثامنا، يجب ألا ندخر وسعا في تطوير الدبلوماسية الوقائية. ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ الأهمية التي اكتسبها هذا الموضوع في الآونة الأخيرة داخل المجلس وخارجه على

وقد أسفر عملها الممتاز عن المذكرة الرئاسية S/2006/507 التي تشكل معلما بارزا والتي جرى استكمالها في عام ٢٠١٠. ونحن مدينون لليابان أيضا لاستكمال الدليل المتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

ثالثا، نود أن ننوه بالدور الهام الذي اضطلعت به مجموعة الدول الخمس الصغيرة، الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين، في هذه المسألة أولا بتقديم مشروع قرار في آذار/مارس ٢٠٠٦ يتضمن قائمة تدابير ملموسة إلى المجلس للنظر فيه، ومؤخرا بتقديم مشروع قرار ثان في آذار/مارس يتضمن تدابير إضافية، والذي تم تنقيحه في حزيران/يونيه. وإسهام المجموعة المستمر في هذه المسألة هو إسهام رائع.

وقد التزم أعضاء مجلس الأمن بتنفيذ التدابير الواردة في المذكرة ٥٠٧. ويجري تنفيذ بعضها بالفعل؛ ومن بينها تلك المتعلقة ببرنامج العمل الشهري للمجلس مثل نشر التوقعات الأولية والإحاطات الإعلامية التي تنظمها الرئاسة المقبلة والاستكمال المستمر لبرنامج العمل.

وثمة تدابير أخرى يمكن تنفيذها بفعالية أكبر وبطريقة أكثر اتساقا؛ وهي تشمل التدابير الواردة في الفقرة ٢٨ من المذكرة بشأن المناقشات المفتوحة؛ والفقرة ٤٤ بشأن مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية؛ والفقرة ٥٩ بشأن الحوارات التفاعلية غير الرسمية؛ والفقرة ٦٥ المتعلقة بصيغة "آريا" الشهيرة.

ونحن نتفق مع مجموعة الدول الخمس الصغيرة في ضرورة استكمال وتعزيز المذكرة ٥٠٧ بشكل مستمر من خلال إدراج تدابير إضافية. وأحدث مشروع قرار للمجموعة بشأن أساليب العمل، والذي قدمته إلينا جميعا في رسالتها المؤرخة ٢٥ آذار/مارس، مدرج في قائمة تدابير

البراعة والفعالية والسهولة التي أدرتم بها مداوات المجلس في هذا الشهر. فقد قدمتم مثلا طيبا لعضو جديد يستعد للعودة إلى المجلس في العام المقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل المغرب على كلماته الرقيقة جدا والتي يحتمل أن تكون هناك مبالغة فيها بفعل الصداقة.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أوبارثون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): قبل أن نشرع في النظر في تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2010/507 بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، أعتقد أن الإعراب عن الامتنان ثلاث مرات أمر ضروري ومستحق. بادئ ذي بدء، يشكر وفد بلدي البرتغال على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة حول أساليب عمل مجلس الأمن وعلى المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2011/627) التي وزعتها. ونرحب بفرصة التكلم عن موضوع على هذا القدر من الأهمية بالنسبة لنا جميعا. كما نشكر بلجيكا واليابان على عقد مناقشتين مفتوحتين مماثلتين خلال رئاسة كل منهما للمجلس.

ندرك تماما الصعوبات ونفهم أن تنظيم مناقشات مفتوحة حول هذا الموضوع ليس مهمة سهلة، وأنه ينبغي التغلب على بعض المقاومة. لكنه أمر يستحق العناء المبذول فيه. فأساليب عمل مجلس الأمن قد لا تكون دائما المسألة الأكثر سخونة على جدول الأعمال الدولي الحالي، ولكن لا يمكن إنكار أنها لا تزال هامة بالنسبة لنا جميعا في عملنا اليومي في الأمم المتحدة.

ثانيا، أود أن أشكر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وخصوصا البلدان الأربعة التي ترأسته منذ عام ٢٠٠٦ وهي: اليابان، في ثلاث مناسبات مختلفة؛ وسلوفاكيا؛ وبنما؛ والبوسنة والهرسك.

وختاماً، نعتقد أنه ينبغي لنا الإبقاء على نهجنا الحالي لتحسين أساليب عمل المجلس. ونؤيد عقد مناقشات مفتوحة بصورة منتظمة، ربما كل عامين، حسبما اقترح ممثل أستراليا، واستكمال المذكرة الرئاسية ٥٠٧ بصفة دورية، ربما كل أربع سنوات. ويحدونا الأمل أن يلتزم أعضاء المجلس، الدائمون وغير الدائمين على السواء، بالنظر في تدابير عملية جديدة نتيجة مناقشة اليوم المفتوحة، وبتنفيذها في نهاية المطاف.

كما تعتقد إسبانيا أن الإسهام في تحسين أساليب العمل في مجلس الأمن لجعلها أكثر شفافية وشمولاً وكفاءة وفعالية واجب جماعي للدول الأعضاء كافة. وأود أن أختتم بياني بأن أكرر الشكر الذي وجهه سفير المغرب إليكم، سيدي، على العمل الممتاز لرئاستكم في هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): في البدء، أؤكد انضمامنا للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية مصر العربية باسم مجموعة الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

كما أرجو في مستهل بياني أن أجدد لكم التهنية على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى تنظيمكم لهذه المناقشة الهامة للنظر في ما تحقق من تقدم على صعيد تطبيق الإجراءات الواردة في مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2010/507 الصادرة في تموز/يوليه من العام الماضي بشأن كيفية تفعيل ورفع كفاءة أساليب عمل مجلس الأمن وتحقيق الشفافية على نحو يلي تطلعات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والخاصة بولاية مجلس الأمن وصلاحياته فيما يتعلق بصون الأمن والسلم الدوليين. ولا بد لي من أنتهز هذه الفرصة لأجدد التهنية لكل من أذربيجان وغواتيمالا والمغرب وباكستان وتوغو على

يمكن للمجلس استخدامها على سبيل الاسترشاد. وأود أن أعرب عن تأييد إسبانيا لبعض هذه التدابير، ولا سيما التدابير الثلاثة التالية: الإحاطات الإعلامية التي تنظمها الرئاسة المنتهية ولايتها بشأن تنفيذ برنامج عملها؛ وإنشاء فريق عامل معني بالدروس المستفادة سيكون مسؤولاً عن تحليل الآليات المقترحة بهدف تعزيز تنفيذ قرارات المجلس واقتراح آليات لتحسينه؛ وإدراج فرع خاص في التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة عن تنفيذ أساليب عمله.

ونود أن نقترح تدبيراً إضافياً لم يرد في القائمة التي وضعتها مجموعة الدول الخمس. فنحن نرى أن من المهم تقديم معلومات مستكملة حول تكوين الأفرقة المسؤولة عن إعداد المشاريع الأولية للقرارات. ونشجع على توزيع هذه المشاريع الأولية قدر الإمكان، قبل إحالتها إلى المشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته وأنا أعلم أنه اقترح طموح ولكنه إذا ما جرى تطبيقه ولو حتى بصورة جزئية، فإنه سيعزز بالتأكيد الشفافية في عمل المجلس.

الواقع أن المذكرة ٥٠٧ لا تتضمن تدابير محددة بخصوص حق النقض (الفيتو). غير أن هذه التدابير تظهر في قائمة مجموعة الدول الخمس الصغيرة. ويؤيد وفد بلدي إدراج تلك التوصيات في أي استكمال للمذكرة مستقبلاً. ولن تكون هناك مشكلة أمام الأعضاء الدائمين في المجلس في الالتزام بتنفيذ هذه التدابير التي تحظى بتأييد الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، يهدف التدبيران التاليان إلى الحد من استخدام حق النقض وهما: ينبغي تقديم شرح لأسباب اللجوء إلى الفيتو، وهو ما يعادل تحليل التصويت؛ وينبغي تفادي اللجوء إلى الفيتو في قضايا الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ولن يكون ذلك التزاماً بتحقيق نتيجة، ولكنه سيكون على الأقل التزاماً باتخاذ إجراء محدد.

تعميم أية مواد أو شرائح للعرض المرئي الذي غالبا ما يكون مصاحبا لهذه الإحاطات.

أما فيما يتعلق بالوثائق الصادرة عن المجلس وخاصة تقارير الأمين العام عن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا نشدد على أهمية تعميم هذه التقارير بجميع اللغات المعتمدة قبل وقت كاف من مداولات المجلس بشأنها، إذ أنه وفي كثير من الأحيان يتم تعميم النسخة المسبقة من التقرير على أعضاء مجلس الأمن فحسب بينما لا يتم تعميم التقرير كوثيقة رسمية على سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا في يوم المداولات بشأنه وأحيانا بعد ذلك.

أما فيما يتعلق بأنواع الاجتماعات، فبرغم إدراكنا لحقيقة أن هناك زيادة نسبية مقدرة في عدد الجلسات العامة والمفتوحة، إلا أن الذي لا يختلف عليه اثنان هو أن أغلبية اجتماعات المجلس هي عبارة عن مشاورات مغلقة حكرا على أعضائه فحسب، ومن يرون الاستئناس برأيهم من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، بينما تقتضي الموضوعية والشفافية السماح للدولة المعنية بالمشاركة في هذه المشاورات. كما نؤكد على أهمية تعزيز مبدأ التشاور والتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتنظيم الاجتماعات التشاورية المشتركة معها وذلك اتساقا مع منطوق الفقرة ١٧٠ (أ) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فيما يتصل بدعوة المنظمات الإقليمية ذات الصلة للمشاركة في جلسات مجلس الأمن العلنية والمغلقة، إذا لزم الأمر.

كما نذكر بالحقوق المكفولة لجميع الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن فيما يتعلق بمشاركة أي دولة عضو في الأمم المتحدة في الجلسات العلنية وفقا للمادتين ٣٧ و ٣٩ من

انتخابهم أعضاء غير دائمين في المجلس للأمين القادمين، متمنيا لهم مشاركة فاعلة في مداولات المجلس.

إن إصلاح أساليب عمل المجلس يمثل في تقديرنا عنصرا أساسيا في تحقيق الإصلاح بمفهومه الشامل لمجلس الأمن بحيث يحقق التمثيل الجغرافي العادل لقارات العالم وبصفة خاصة قارتنا الأم، أفريقيا، التي تضم ٥٤ دولة. بالإضافة إلى حقيقة أن أكثر من ٦٧ في المائة من مجمل القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس هي في الواقع قضايا أفريقية.

وبما أننا اليوم بصدد التركيز بصفة خاصة على التدابير الإجرائية اللازمة لرفع كفاءة عمل مجلس الأمن فإننا نؤكد على ما جاء في وثيقة المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز المنعقد في بالي في أيار/مايو الماضي (انظر S/2011/407 المرفق الأول) بشأن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن بما في ذلك الالتزام بتطبيق ما جاء في مذكرة رئيس المجلس ٥٠٧ خاصة فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية التي في مطلعها تعميم الجدول اليومي لأعمال المجلس عبر يومية الأمم المتحدة وإتاحته للجميع، علاوة على تعميم برنامج العمل الشهري في مطلع كل شهر على كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإنما، في هذا الصدد، نشم ما تقوم به بعض الدول الأعضاء عند توليها رئاسة المجلس من تنظيم إحاطة إعلامية تُدعى إليها سائر الدول في الأمم المتحدة ويتم فيها استعراض أهم البنود المدرجة في البرنامج الشهري للمجلس على نحو شفاف وموضوعي.

فيما يتعلق بالإحاطات الإعلامية التي يقدمها المسؤولون في الأمانة العامة للأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، فإننا نؤكد على أهمية تعميم النصوص الخطية لهذه الإحاطات الإعلامية على جميع الدول وكذلك

والتفاعل الأكثر تواترا مع الدول غير الأعضاء، والاتساق فضلا عن الكفاءة، ينبغي أن تطبق على كامل نطاق عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عند تنفيذ قراراته.

يحيط وفد بلدي علما، مع الكثير من التقدير، بالتنفيذ المستمر لعدة تدابير واردة في الوثيقة S/2010/507 لتعزيز الكفاءة والشفافية في عمل المجلس. ونأمل المشاركة في مزيد من التفاعلات مثل جلسة اليوم التي نعتقد أنها ستوفر الزخم اللازم لتنفيذها.

أود أولا أن أتشاطر وجهات نظر وفد بلدي بشأن شفافية عمل مجلس الأمن، وخصوصا بشأن الجزاءات. إن ماليزيا ترحب بزيادة تحسين إجراءات وأساليب عمل مجلس الأمن فيما يتعلق بإطار الجزاءات. ومع ذلك، وفي حين نحافظ على أعلى درجات احترام لأولوية قرارات المجلس، تفرض قواعد العدالة الطبيعية أن تأخذ القرارات الصادرة بموجب الفصل السابع في الاعتبار الحق الطبيعي للأفراد والكيانات في الإشعار وفي الاستماع إليهم وفي تمثيلهم. وبناء على ذلك، مع أنه ينبغي دائما تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة التي تضررت بشكل غير مقصود بسبب فرض الجزاءات، ينبغي أيضا حماية حقوق الأفراد المتضررين، وفقا لمبادئ القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، تود ماليزيا أن تعرب عن قلقها البالغ حيال عملية إدراج كيانات وأفراد في القائمة عملا بقرارات مجلس الأمن المختلفة. وينبع قلقنا البالغ من الرفض حتى الآن من جانب بعض لجان الجزاءات، وبناء على ذلك من جانب المجلس، لتشاطر معلومات ذات صلة بإجراءات الجزاءات التي تمس ماليزيا.

وقد لاحظ وفد بلدي إحراز بعض التقدم في تحقيق الشفافية فيما يتعلق ببعض إجراءات أنظمة الجزاءات بعد وضع آليات لرفع أسماء المتهتمسين تلقائيا ما لم تتخذ لجنة

النظام الداخلي. إننا نقدر الجهود التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتوثيق والمسائل الإجرائية الأخرى، ولكننا ما زلنا نتطلع إلى أن يتم تضمين أنشطة ذلك الفريق وما يتوصل إليه من نتائج وتوصيات بشأن إصلاح أساليب عمل المجلس ضمن التقرير السنوي الذي يقدمه رئيس المجلس إلى الجمعية العامة وذلك حتى تتمكن كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المشاركة والإسهام في تلك التوصيات والنتائج.

ختاما، إننا مدركون تمام لأهمية التنسيق وتكامل الأدوار بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، إذا لزم الأمر، كالتنسيق القائم الآن بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولكن ينبغي أن يكون ذلك دون المساس بالولاية الحصرية والاختصاص المحدد لكل جهاز فيما يتعلق ببنود جداول الأعمال والمعالجات الموضوعية لها واتخاذ إجراءات بشأنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى مذكرتكم المفاهيمية (S/2011/726، المرفق)، وكلاهما ذو قيمة في حد ذاته وهما يظهران التزام البرتغال المستمر بمزيد من الانفتاح والشفافية في عمل مجلس الأمن في ظل رئاستكم. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل مصر نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن ماليزيا تعتقد اعتقادا راسخا أن إصلاح مجلس الأمن أمر هام لضمان أن يكون المجلس مجسدا للوقائع العالمية الحالية وأن يصبح هيئة أكثر فعالية واختصاصا في التصدي لمختلف التحديات والتهديدات التي تطال السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن مبادئ الشفافية

بمحور تلك الإحاطات الإعلامية بدون أن يكون لهم حق التصويت أو التفاعل. فهذا لن يؤدي إلى توليد المزيد من الاهتمام بالكثير من المسائل لدى مجموع الأعضاء فحسب، بل أيضا سيتيح الفرصة لغير الأعضاء في المجلس لكي يتفهموا المواضيع ووجهات نظر المجلس وسيقلل إلى حد كبير من التكهنتات السياسية، التي قد تؤدي إلى سوء الفهم من جانب غير الأعضاء في المجلس.

وأخيرا، سيدي الرئيس، أود أن أشيد بكم على القيادة النموذجية للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تعبر بجد ذاتها عن تحقيق إصلاح في أساليب عمل المجلس. وقد لاحظنا، سيدي، إحاطاتكم الإعلامية إلى الصحافة، واتصالاتكم المستمرة مع غير الأعضاء بشأن عمل المجلس، واحترامكم لعمل الجمعية العامة.

كما يعرب وفد بلدي عن تقديره لفرصة المشاركة في مناقشتين مفتوحتين خلال هذا الشهر. فقد شهدنا هذا الشهر المزيد من شفافية المجلس وتفاعله، ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه في الشهور والأعوام القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد تشوا (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر البرتغال على عقد هذه المناقشة الهامة، وأن أشكركم شخصيا، سيدي، على تحليكم بروح القيادة. وتؤيد سنغافورة بالكامل البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لسويسرا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الخمس الصغيرة.

لقد راكمت الدعوة إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وأسباب تلك الدعوة قشرة سميكة اكتسى بها المجلس والجمعية العامة. وما لم يتم الإصلاح، هناك خطر حقيقي من أن يتحول صوت مجلس الأمن والأمم المتحدة بأسرها وكأنه منبعث من اسطوانة مكسورة بالنسبة لبقية العالم.

الجزءات ذات الصلة قرارا صريحا باستبقائهم. ومع ذلك، نحن ندعو إلى إضفاء المزيد من الشفافية والإنصاف على عمليتي إدراج ورفع الأسماء من أجل ضمان توافق العمليتين مع مبادئ العدالة الطبيعية وسيادة القانون.

ولدى رفض رفع أسماء الأفراد من القائمة، من واجب اللجنة ذات الصلة أن تبلغ الدول الأعضاء أو الأفراد المعنيين بالأسباب التي دعت إلى رفض طلب رفع الأسماء. وليس كافيا أن تقوم اللجنة بمجرد "بذل كل جهد" لتقديم أسباب لرفض طلب رفع الأسماء، ولا سيما نظرا لأن جهودا أكبر بكثير قد بذلت لإنشاء أنظمة الجزاءات، وزيادة على ذلك، لإدراج أسماء الأفراد والكيانات في القائمة بموجب تلك الأنظمة.

وسيكون ضارا بمصالح مجلس الأمن إذا رُفضت طلبات رفع الأسماء بذريعة الأمن، بينما الدوافع الحقيقية للرفض هي دوافع سياسية. فلجان الجزاءات هي، في المقام الأول، هيئات سياسية خلافا للهيئات القضائية المستقلة والمحايدة. وإذا ما قررت لجان الجزاءات، مع ذلك، أن الشفافية في اتخاذ القرارات غير ممكنة لأسباب أمنية، فإنني أحشى من أن العملية ستصبح عرضة لإساءة الاستخدام من جانب أعضاء في مجلس الأمن.

وأود كذلك أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة التشجيع على تحقيق المزيد من التفاعل بين مجلس الأمن وغير الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ويعتقد وفد بلدي أن تقديم الإحاطات الإعلامية إلى المجلس من جانب الممثلين الخاصين، ورؤساء بعثات الأمم المتحدة، ورؤساء لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية، والأمانة العامة مفيدة أصلا، لأنها تقدم تقارير عما يجري فعلا في الميدان. ومن هذا المنطلق، نود أن نشجع على ممارسة المزيد من الشفافية في الإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس والسماح لغير أعضاء المجلس

وقد يشير البعض إلى زيادة عدد المناقشات المفتوحة في المجلس كدليل على إصلاح أساليب عمل المجلس. ولكن المناقشات المفتوحة بحد ذاتها لا تعزز بالضرورة مساءلة المجلس وشفافيته، وشموليته أو فعاليته. ونظرا لأن النتائج غالبا ما تكون مقررة مسبقا، من الصعب أن نرى كيف يمكن للمناقشات المفتوحة أن تمنح الدول الأعضاء رؤية لمداولات المجلس أو ما يمكن المجلس من الاستفادة من آراء الدول الأعضاء بشأن عمله.

وبصراحة، إن ما تسمى مناقشات مفتوحة تبدو بديلة عن الحوار الحقيقي بين المجلس والأعضاء كافة. ولا يمكن لهذا الاتصال الذي لا يرقى إلى المستوى الأمثل بين المجلس والجمعية العامة أن يستمر. وإذا كنا غير مفهومين حتى لأنفسنا، فلن نتمكن من توجيه الرسالة القوية والواضحة التي يحتاج إليها العالم اليوم حاجة ماسة.

ومن الواضح أنه لا تزال هناك مسائل كثيرة متعلقة بإصلاح أساليب العمل تحتاج إلى التصدي لها. إننا بحاجة إلى حوار مستدام وحقيقي بين المجلس وعموم الأعضاء بشأن أساليب العمل من شأنه أن يساعدنا على تبين أين نقف الآن، وأن نستعرض العمل الذي لم يتم القيام به حتى الآن، وأن نحدد الأعمال الأخرى التي ينبغي أن نقوم بها. ومجموعة الدول الخمسة الصغيرة مستعدة للمشاركة البناءة مع المجلس في هذا المسعى الهام.

إن العالم يمر في عملية انتقال وتحول عميقة. ونحن نقف أمام منعطف. وعلى المجلس أن يتواءم مع الظروف الجغرافية - الاستراتيجية المتغيرة. والحل الذي نتطلع إليه هو، بطبيعة الحال، الإصلاح العريض القاعدة للمجلس، ولكن أساليب العمل ينبغي إصلاحها الآن. وبدون ذلك، سيتعرض المجلس والأمم المتحدة لخطر التحول إلى اسطوانة مكسورة. وفي هذا العصر المتسم بخطوط الترابط وشبكات التواصل،

ولكي يظل المجلس ذا صلة، عليه أن يكفل، من خلال إصلاح أساليب عمله، أنه خاضع للمساءلة وشفاف وشامل للجميع وفعال.

بيد أن هذه اللازمة قد وقعت على آذان صماء. ولا يزال التقدم في إصلاح أساليب العمل متباينا وبطيئا. وقد يجادل البعض بأن المجلس لا ينبغي أن يسير وفقا لتوجيه الجمعية العامة، حيث أن المجلس هو سيد إجراءاته. ولكن الأداء الفعال للمجلس لا يؤثر على مجرد العلاقات بين الجمعية العامة والمجلس فحسب، بل أيضا على كل دولة عضو لها مصلحة في السلم والأمن الدوليين. وإذا كان للمجلس أن يعمل لمنفعة عموم الأعضاء، ينبغي أن يكون مستعدا لمشاركة الأعضاء في حوار صريح وصادق وأن يوجد دورة مثمرة من تبادل الملاحظات واتخاذ القرارات بطريقة فعالة.

ومن هذا المنطلق، نحن أعضاء مجموعة الدول الخمس الصغيرة، أدرجنا اقتراحات محددة في مشروع القرار الذي قدمناه بشأن طريقة إصلاح سلطة وفعالية المجلس. وسأتناول واحدا من تلك الاقتراحات، وهو المرتبط ارتباطا وثيقا بالشمولية.

إن زيادة التعقيدات في التحديات العالمية المعاصرة تعني أن المجلس يجب أن ينظر في العديد من العوامل والأطراف الفاعلة، إذا كان له أن يتصدى لأي مشكلة على نحو شامل. فعند النظر في ولايات حفظ السلام، على سبيل المثال، لا بد من الإدراج المنهجي لاعتبارات بناء السلام. ويمكن للمجلس أن يدعو بشكل منتظم رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام للمشاركة في المناقشات ذات الصلة. وسيكون مجديا أيضا إذا سعى المجلس إلى الحصول على آراء الدول الأعضاء بشأن قدرتها على تنفيذ قرارات المجلس.

وكما لوحظ بشكل صحيح في الورقة المفاهيمية، الواردة في المرفق للوثيقة S/2011/726، فإن عدم إحراز تحسن في المجالات الثلاثة الرئيسية والمتراطة، الشفافية والتفاعل مع غير الأعضاء والكفاءة في أساليب عمل مجلس الأمن، ما زال هو الموضوع الرئيسي المقترح للمناقشة بهدف تحديد سبل لتحسين كل تلك الجوانب. وأود أن أتناول تلك النواقص بمزيد من التوضيح، وأطرح بعض الاقتراحات العملية فيما يلي.

أولاً، بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، يتعين على مجلس الأمن أن يتصرف نيابة عن الدول الأعضاء كافة، ولكن واقع الأمر أن قرارات المجلس تغدو أقل فأقل تعبيراً عن رغبات وآراء العضوية العامة، بل وفي كثير من الحالات لا تمثل حتى الرأي الصادق لأعضائه أنفسهم.

ثانياً، على الرغم من أن المقترحات المحددة في قرارات المجلس ذاته بشأن أساليب عمله، بما فيها تلك الواردة في الوثيقة S/2010/507، مثلاً، تدعو إلى تشاور المجلس مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة، وخاصة الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك البلدان المعنية مباشرة أو المتأثرة تحديداً، لدى إعداد القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، في جملة أمور، إلا أن ما يحدث في كثير من الحالات هو أن العضوية العامة، وحتى البلدان المعنية، تظل على غير علم إطلاقاً بالمفاوضات بشأن القرارات أو البيانات التي تؤثر عليها مباشرة، ناهيك عن التماس آرائها بشأن الوثائق الختامية للمجلس. وهذا ما يحدث أيضاً للأعضاء غير الدائمين، الذين كثيراً ما يواجهون بمفاوضات تجرى في سرية بين عدد قليل من الأعضاء الدائمين بخصوص مسائل مهمة.

ثالثاً، إن اللجوء السريع وغير الضروري إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتهديد باستخدام الجزاءات في حالات لا ضرورة فيها حتى لاتخاذ إجراء ما، من بين

يجب أن يعمل المجلس والأمم المتحدة على منصة رقمية وليس على مائدة دوايرة تناظرية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب لكم عن امتناني لعقد هذه الجلسة الهامة وعلى الورقة المفاهيمية التي عُممت في وقت مبكر لتيسير تنفيذ المذكرة المتضمنة في الوثيقة S/2010/507 بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ومع تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر، الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، فإنني أود أن أتشاطر النقاط الآتية وأن أؤكد عليها.

تولي جمهورية إيران الإسلامية أهمية بالغة لإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن بغية تقوية دور المجلس في تعزيز مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، ولا سيما في صون السلم والأمن الدوليين وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، بالإضافة إلى إنماء العلاقات الودية بين الأمم وإعلاء شأن سيادة القانون في العلاقات الدولية فيما بين الدول من خلال الأخذ بعين الاعتبار مصالح عموم الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن أحد شواغلنا الكبيرة هو الاعتماد المفرط على الاستعمال غير المشروع للقوة أو التهديد باستعمالها من جانب أعضاء أقوىاء في مجلس الأمن بهدف خدمة مصالحهم من خلال ممارسات عفا عليها الزمن، وهم بذلك يستمرون في تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر وتقويض المبادئ الأساسية للأمم المتحدة والقانون الدولي. والمناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن وأساليب عمله يمكن أن توفر منبراً للدول الأعضاء لاستعراض وتجديد التزامها بالمبادئ النبيلة للميثاق والهيئات الرئيسية للأمم المتحدة التي يفترض أن تنهض بالعلاقات الدولية السلمية بين الدول.

أن أشكر البرتغال، بصفتها رئيس مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة. وهي تذكري بمناقشة تشرفت بتروؤسها في آب/أغسطس ٢٠٠٨، كانت مكرسة لنفس الموضوع (انظر S/PV.5968). كما أود أن أعرب عن امتناننا للبوسنة والهرسك ولليابان لتوجيه جدول الأعمال هذا في عام ٢٠١١ وما قبله.

في السنوات الأخيرة، أنجزت تحسينات حقيقية ومشجعة في أساليب عمل مجلس الأمن. ومذكرتكم المفاهيمية (S/2011/726، المرفق)، سيدي الرئيس، توضح ذلك جداً، وعن حق. والمناقشات بشأن أساليب العمل قد حققت نتائج فعلاً. ومن المفيد أن نُذكر أنفسنا بأن المجلس يعمل اليوم بموجب أساليب عمل جديدة وأفضل وأكثر شفافية من ذي قبل. إذاً، كانت هناك حركة، وهناك حركة الآن، ونأمل أن تستمر وأن تتزايد. هناك حركة بالتأكيد، حتى وإن كانت غير ملحوظة للعيان أحياناً. وتثني هولندا وبلجيكا على كل من الأعضاء الدائمين في المجلس والأعضاء المنتخبين على التعاقب لجهودهم في هذا الشأن.

وتؤكد هولندا وبلجيكا أننا لا نريد مواصلة تحسين أساليب عمل المجلس أن تصبح رهينة لعدم إحراز تقدم في المناقشة الأوسع نطاقاً بخصوص إصلاح مجلس الأمن. وبعبارة أخرى، لا نريد للمناقشة المتعلقة بأساليب العمل أن تتوقف بسبب عدم وجود حركة أو تقدم بشأن الفصول الأخرى في برنامج إصلاح مجلس الأمن المطروحة للنقاش في الجمعية العامة حالياً.

وفي مذكرتكم المفاهيمية، سيدي، دعوتكم العضوية الأوسع إلى التقدم باقتراحات عملية تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة وتفاعل المجلس مع أعضاء الأمم المتحدة عموماً، بما من شأنه أن يحدث أثراً في الأعمال اليومية للمجلس. وتود هولندا وبلجيكا تقديم بعض الأفكار العملية للغاية، على أن

الوقائع الأخرى المثيرة للقلق والتي قوضت مصداقية قرارات المجلس ومشروعيتها.

رابعاً، إن نظام الجزاءات في مجلس الأمن يحتاج إلى مراجعة. فالجزاءات ينبغي ألا تفرض إلا في إطار التزام صارم بمقاصد ومبادئ الميثاق مع تجنب تجاوز سلطة المجلس أو التصرف بشكل ينطوي على انتهاك لمبادئ القانون الدولي.

وبغية زيادة شفافية عمل المجلس وتحقيق نهج متوازن في تفاعله مع غير الأعضاء وتحسين كفاءة أساليب عمله، ينبغي للمجلس أن ينظر جدياً في أوجه القصور تلك وأن يأخذ بعين الاعتبار التدابير ذات الصلة في الميثاق إلى جانب القرارات التي توضح علاقته مع الجمعية العامة والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة. والواقع، إن ازدياد تعدي مجلس الأمن على صلاحيات هيئات رئيسية أخرى في الأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية التابعة لهما، إلى جانب هيئات فنية أخرى مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أمر يقلق الدول الأعضاء بوجه خاص.

إن تقاعس المجلس عن تحسين أساليب عمله وعمليات صنع القرار بشكل مناسب قد وضعنا في موقف نشهد فيه تدهوراً في ثقة الرأي العام الدولي في ذلك الجهاز المهم. ولا شك أن الحياد والشفافية والإنصاف هي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يركز عليها نهج مجلس الأمن في أدائه لمسؤولياته. بموجب الميثاق. وينبغي بذل كل جهد ممكن لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وخضوعاً للمساءلة. ووفدي مستعد للإسهام في تحقيق تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل بلجيكا.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أخطب المجلس باسم هولندا وبلجيكا. وفي البداية، أود

محدودة بين أعضائه دون اضطراب البلد المعني إلى الحضور. وينطبق الأمر ذاته على رؤساء تشكيلات بناء السلام، الذين يمكن أن يسهموا كذلك بطريقة أكثر فعالية في مداورات المجلس فيما يتعلق بالبلد المدرج في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

ويمكن تطبيق أفكار مماثلة فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة التفاعل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والأمانة العامة. وسيكون هذا النوع من التفاعل موضع ترحيب لا سيما قبل نشر بعثات التقييم التقني وبعد عودتها.

ثالثاً، يشمل مفهوم السلام والأمن اليوم نطاقاً أوسع بكثير مما كان عليه قبل ٦٥ عاماً. فقد ركزت مناقشات مجلس الأمن في السنوات الأخيرة على تغير المناخ، والجريمة الدولية، والإرهاب، والقرصنة، والأمراض، والموارد الطبيعية وغيرها مما يسمى بالمسائل "الجديدة" التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين. نود أن نشجع المجلس على إجراء مشاورات على نطاق أوسع مما قد فعل حتى الآن.

رابعاً، تؤمن هولندا وبلجيكا إيماناً قوياً بأن هناك إمكانية لتطبيق أساليب عمل أكثر شمولاً وشفافية في الأجهزة الفرعية. تعد تلك الأجهزة قرارات المجلس، وبالتالي، لا يمكن إلا أن تستفيد من المشورة الخارجية على مستواها.

وأود أن أعطي مثلاً واحداً على ذلك. منح الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح، وهو حالياً تحت الرئاسة الألمانية، إمكانية الاتصال إلى رؤساء تشكيلات لجنة بناء السلام، إذ أن المسائل مثل الأطفال الجنود والعنف ضد الأطفال القوائم على أساس نوع الجنس، في كثير من الأحيان، ممارسة شائعة في البلدان المدرجة على جدول الأعمال لجنة بناء السلام. وينبغي تعميم ممارسة منح إمكانية

يكون مفهوماً أن أيّاً من هذه الأفكار، إن تم تنفيذه، لن يتعدى على سلطة صنع القرار التي يتمتع بها مجلس الأمن. وتعرب هولندا وبلجيكا عن الاحترام الكامل لسلطات مجلس الأمن وأعضائه، الدائمين والمنتخبين، على النحو الوارد في الميثاق.

أولاً، علينا بتشجيع الرئاسات الشهرية للمجلس على اتخاذ ما يلزم من إجراءات، في حدود صلاحياتها، بغية تعزيز الشفافية والتواصل مع العضوية الأوسع في الأمم المتحدة وتحسين كفاءة المجلس. وفي الآونة الأخيرة، اتخذت رئاسات إبداعية وحلاقة خطوات نرحب بها في هذا الاتجاه، وتستحق أن تصبح موضع ممارسة أكثر شيوعاً. فهناك الآن عدد أكبر من الإحاطات الإعلامية العلنية والمزيد من المناقشات العلنية والاجتماعات بصيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية. وهذا أمر تقدره العضوية الأوسع كثيراً. وهذا النهج الحديث إزاء أساليب العمل لا يعزز التفاعل مع الدول الأعضاء فحسب، بل إنه يحمل في طياته إمكانية زيادة تواصل المجلس في اتجاه المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والأفراد المهتمين.

ثانياً، ترى هولندا وبلجيكا أن هناك متسعاً للتحسين في المناقشات المتعلقة ببلدان بعينها. فمهمة مجلس الأمن أن يناقش التحديات التي تواجهها بلدان معينة. ولكن، أحياناً لا يجري إشراك البلد المعني في تلك المناقشات، رغم أهمية حضوره حقاً.

ومن أساليب تعزيز الشفافية والشمول في عمل مجلس الأمن دعوة البلدان التي يجري النقاش بشأنها ولكنها ليست أعضاء في مجلس الأمن للإسهام في مناقشات المجلس ذات الأهمية الخاصة ووفق صيغة تحدد على أساس كل حالة على حدة. ويكون المجلس بذلك قد منح فرصة عادلة ومعقولة للبلدان لطرح وجهات نظرها. بعد الاستماع لذلك البلد، يمكن لمجلس الأمن مناقشة المسائل المطروحة في مناقشة

يستمد المجلس سلطته من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يخضع للمساءلة أمام جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ التي تلتزم بهذا الميثاق. إن القيم والمبادئ التي يجب أن يتمسك بها هي قيمنا ومبادئنا، والسلام والأمن العالميين اللذين يدعمهما هما سلامنا وأمننا، ونجاحاته بل إخفاقاته في الوفاء بولايته تؤثر تأثيرا عميقا فينا جميعا.

بالنسبة للغالبية الساحقة من الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في هذا المجلس - جمهور المتفرجين مكتوفي الأيدي - تؤثر أساليب عمله على قدرتنا على فهم أعماله والمساهمة فيها. وبالتالي، تؤثر تأثيرا مباشرا على فعالية المجلس نفسه وشرعيته. إن جميع الدول لها مصلحة في كفالة أن تكون أساليب العمل شفافة وشاملة وفعالة، وعندما تعقد مناقشات بشأنها، لدينا كل الحق في أن نسمع أصواتنا وينصت إليها.

ترحب نيوزيلندا بالتالي بمناقشة اليوم، وهي المناقشة الرابعة بشأن هذا الموضوع منذ عام ١٩٩٤. منذ ذلك الحين، أدخلت تحسينات كبيرة على أساليب عمل المجلس، لا سيما من خلال المذكرتين الرئاسيتين S/2006/507 و S/2010/507. نثني على هذه التغييرات الحمودة. وتوفر مناقشات اليوم فرصة لاستعراض التقدم وتبسيط الضوء على المجالات التي يمكن إجراء المزيد من التحسينات بشأنها. ولتوفير الوقت، سأركز على أربع نقاط فقط.

أولا، نقر بأهمية التدابير الواردة في المذكرة S/2010/507، لكننا ما زلنا بحاجة إلى تنفيذ أكثر اتساقا وحدوى لتلك التدابير. ومن شأن ذلك التنفيذ أن يقطع شوطا طويلا صوب تعزيز الشفافية والشمولية ونوعية مداولات المجلس. بيد أن تحقيق ذلك يتطلب أن نتحدى ثقافة المجلس التقليدية ونحقق تحولا كبيرا في طريقة التفكير السائدة منذ فترة طويلة.

الوصول إلى جهاز فرعي، وينبغي اعتمادها كقاعدة عامة من قبل جميع الأجهزة الفرعية، حسب الاقتضاء.

وقد اضطلعت هولندا وبلجيكا بدور نشط في النقاش بشأن إصلاح مجلس الأمن على نطاق أوسع. وأعتقد أن بياننا يوم الاثنين الماضي في أول تبادل لوجهات النظر خلال الجولة الثامنة من المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن أكد بوضوح قوة التزامنا المشترك بإصلاح مجلس الأمن في جميع جوانبه.

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن أحد الجوانب الجلية للمفاوضات الجارية في المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة، مثلما هو مسألة قيد النظر من قبل هذا المجلس.

(تكلم بالفرنسية)

ختاما، وكما فعل آخرون من قبلي، أود أن أهنئ الرئيس على الطريقة التي ترأس بها هذا المجلس طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أدى هذه المهمة الثقيلة للغاية بقدر كبير من الحنكة والأناقة. كما أشكر السفير على كلماته الرقيقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى السفير البلجيكي في الإشادة برئيس المجلس للشهر الماضي، لا سيما في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

ما انفكت نيوزيلندا تعتقد أنه، إضافة إلى ضرورة القيام بتغييرات لتشكيله المجلس، ثمة حاجة ملحة بنفس القدر لإصلاح واسع النطاق في أساليب عمل المجلس. وكما أكد السفير البلجيكي، ينبغي ألا يركن الجانب الأول من الإصلاح بالجانب الثاني. وينبع هذا من إيماننا بأنه مثلما

ستفيد المناقشات بدورها، بالمناقشات المفتوحة المستقبلية التي تعقد في المجلس نفسه.

ثانياً، نحن بحاجة إلى استعراض اتفاقيات المجلس الحالية التي تحول دون التوزيع الأمثل والعاقل للمهام والمسؤوليات. على سبيل المثال، الاتفاقيات التي بموجبها تحدد الدول الخمس الدائمة العضوية بمفردها رؤساء الأجهزة الفرعية، والتي بموجبها يقتصر تخصيص أدوار الرئاسة على أعضاء منتخبين فحسب، وتؤدي الدول الخمس الدائمة العضوية دائماً دوراً رائداً بشأن القرارات التي تتعلق ببلدان محددة، والتي تفتقر إلى أي مبرر واضح وينبغي وقف العمل بها.

ثالثاً، يجب أن نضمن أن المجلس يستند بشكل أكثر فعالية إلى خبرة الجهات الخارجية ذات الصلة، وينسق نشاطاته معها. ونحث المجلس على البناء على الخطوات الإيجابية التي اتخذت مؤخراً لزيادة التفاعل المجدي مع لجنة بناء السلام، وبخاصة مع رؤساء التشكيلات القطرية وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أيضاً النظر في توسيع هذا التفاعل ليشمل الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. ولا حاجة أن تمس مثل هذه التفاعلات سلطات المجلس وصلاحياته. وإذا خضعت لمعاملة صحيحة، فستتمكن التفاعلات من تعزيز نوعية وشرعية مداولاته.

رابعاً، نحن بحاجة إلى إعادة النظر في الممارسة القائمة بشأن استخدام حق النقض. وآراء نيوزيلندا بشأن حق النقض معروفة جيداً، وكانت متسقة منذ أن فرضنا وغيرنا تصويتنا بشأن إدراجه في ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. إن حق النقض قوة هائلة حقاً. إن المزيد من الشفافية فيما يتعلق بالظروف التي قد يفكر في ظلها حائزو حق النقض في استخدامه وفي شرح الاستخدام الفعلي له ستساعد في طمأنة الدول الأخرى على أن حائزي حق النقض يمارسون تلك

تحقيق هذا يعني أنه لا بد أن تكون جلسات المجلس مفتوحة كلما كان ذلك ممكناً، بغض النظر عن الشكل، وأنه يجب أن يكون هناك سبب واضح ومقنع - ويفضل أن يصرح به علناً - عندما لا يتسنى ذلك. وهو ما يعني جعل المشاركة في هذه الجلسات أكثر جدوى وتوفير نطاق حقيقي لغير الأعضاء للمساهمة في مداولات المجلس في جميع مراحل عملية صنع القرار. هذا يعني أيضاً تحقيق المزيد من التفاعل في التوقيت المناسب، والمتسق والمفيد مع تلك الدول غير الأعضاء التي لها مصلحة مشروعة في مداولاته، لا سيما البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة والبلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس. إن أحد السبل لتحقيق ذلك سيكون تحقيق استفادة أكبر من أنماط جلسات المجلس المبتكرة، مثل الحوارات التفاعلية غير الرسمية.

وهذا يعني أيضاً تبادل مشاريع الوثائق مع غير الأعضاء في المجلس بشكل عاجل وأكثر تواتراً، ومنح الأطراف المتضررة فرص أكبر للمساهمة في إعداد تلك الوثائق. وهو ما يعني تحفيز المزيد من المناقشات الموضوعية والتفاعلية بين أعضاء المجلس أنفسهم. وهو يعني، أساساً، تطبيق الشفافية والشمولية بوصفهما عملاً تلقائياً. وينبغي أن تكون الشفافية والشمولية القاعدة الحاكمة لأعمال المجلس، لا الاستثناء.

إن التحول الثقافي اللازم لتنفيذ التوصيات الواردة في المذكرة S/2010/507 بصورة أكثر اتساقاً وجدوى سيستغرق بعض الوقت، لكن وجود عملية أكثر انتظاماً لرصد التقدم في هذا التنفيذ سيساعد كثيراً. كخطوة أولى، ينبغي للفريق العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى النظر في وضع خطة عمل ملموسة ترسي أهدافاً واضحة ومعايير للتنفيذ. ويمكن أن تشكل مثل هذه الخطة أساساً لتقارير مرحلية منتظمة، وربما جزءاً من التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة. وستستنير تلك التقارير، التي

لا اعتماد نظامه الداخلي، فإن المسائل المتعلقة بالكفاءة والشفافية والتفاعل مع عموم العضوية تم جميع الدول الأعضاء.

وهذا هو السبب في أن المناقشات من قبيل هذه المناقشة، والمفتوحة أمام جميع الأعضاء، تكتسي أهمية حاسمة. إذ أنها تساعد المجلس في أن يقيم بصورة منتظمة مدى تطابق ممارساته مع الممارسات المستهدفة، مع إتاحة فرصة ممتازة لنا لجمع إسهامات قيمة من جميع الأعضاء حول سبل زيادة تحسينها.

إن تعزيز الشفافية والكفاءة والتفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس هو هدفنا الجماعي. هذا اهتمام موضوعي، وليس اهتماما رسميا. والسؤال هو كيفية جعل المجلس يتسم بقدر أكبر من الطابع التنفيذي والفعالية، مع تحسين استخدام وقته وموارده ومع المشاركة والاشتراك الكاملين لجميع أعضائه، وكيفية تعزيز نفوذه العالمي باعتباره الهيئة الرئيسية التي تعمل باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال تقريريها له. السؤال هو الكيفية التي يمكن بها، في نهاية المطاف، تأكيد سلطة المجلس من خلال تعزيز المساءلة، ومن خلال فهم أفضل لقراراته، ومن خلال عملية اتخاذ للقرار تتسم بقدر أكبر من الانفتاح والمشاركة والكفاءة.

في السنوات الأخيرة، قام المجلس بالكثير بشأن مسألة أساليب العمل، كما قيل مرارا وتكرارا اليوم، بما في ذلك من خلال الفريق العامل غير الرسمي العامل المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. تعكس المذكرة ٥٠٧ (S/2010/507)، مجموعة هامة من التحسينات الموضوعية في ممارسات مجلس الأمن. وتشيد البرتغال بجهود الوفود الأعضاء في المجلس التي أدت إلى اعتماد هذه الوثيقة الهامة في

السلطة بمسؤولية. وسيكون الاتفاق على مدونة غير رسمية لتوجيه استخدام حق النقض مبادرة جديرة بالترحيب. وقد وصفه نائب الممثل الدائم لإسبانيا باعتباره من بين الالتزامات بالسلوك، ونحن نتفق معه.

لن يتمكن من عهد إليهم بامتياز ومسؤولية العمل في مجلس الأمن من الاضطلاع بواجباتهم بفعالية إلا بدعم جميع الأعضاء الآخرين - نفس تلك الدول التي تنتخب الأعضاء غير دائمين، والتي يدعم التزامها بالميثاق سلطة المجلس وشرعيته. نحن غير الأعضاء لدينا الكثير لنسهم به في عمل المجلس، ولنا كل الحق في أن نتوقع الشفافية والفرص الجدية للمشاركة، وقبل كل شيء، الفعالية في اتخاذ القرارات من جانب المجلس.

وتقر نيوزيلندا بالتحسينات الحقيقية التي أدخلت في أساليب عمل المجلس منذ المناقشة المفتوحة الأولى، في عام ١٩٩٤، ومرة أخرى، نشيد بأولئك المسؤولين. من مصلحتنا جميعا أن نتحرك الآن لاستكمال هذا العمل من خلال رؤية مناقشات اليوم تترجم إلى عمل بدرجة أكبر وممارسة أكثر اتساقا.

ففي المحصلة، إنه ليس مجرد مجلس لأعضائه الخمسة الدائمين. إنه ليس مجرد مجلس مؤقت لأعضائه غير الدائمين. إنه مجلسنا أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

قررت، كما أعتقد أن الأعضاء يعلمون، أن أكون آخر المتكلمين في هذه المناقشة المفتوحة لكي أكون قادرا على أن أدرج الاقتراحات والتعليقات التي أدلى بها اليوم.

وأعتقد أن المشاركة الواسعة النطاق في هذه المناقشة دليل على أن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن هي في الواقع مسألة تمناها جميعا. وفي حين أن الأمر متروك للمجلس

اليومية، اجتماعا غير رسمي غدا الساعة ١٦/٣٠ مع جميع الأعضاء، كجلسة ختامية للرئاسة البرتغالية. إن هذه ممارسات مفيدة لتعزيز كل من الشفافية والتفاعل مع بقية أعضاء الأمم المتحدة، وإنه لتطور إيجابي أن أصبحت هذه الممارسات ممارسات عادية.

إلا أنه، ينبغي تشجيع دور أكثر نشاطا من جانب رؤساء المجلس بغية تعزيز مكانة المجلس، بما في ذلك في اتصالاتهم المنتظمة مع الصحافة. وينبغي أيضا إثراء إسهامات الرئاسة في إعداد تقييمات شهرية أوفى من حيث المعلومات. إن التقييمات أدوات مفيدة من شأنها أن تزيد الوعي بأعمال المجلس. بمجرد تعميمها على جميع الأعضاء. ينبغي أن توفر رؤى مفيدة من منظور الرئاسة، وليس مجرد وصف وقائعي. وينبغي إيلاء المزيد من التفكير في تحسين الجانب التحليلي للتقييمات، لأنها مصدر مقدمة التقرير السنوي لمجلس الأمن. وأثار أيضا هذه النقطة العديد من الوفود هنا اليوم، بما فيها سويسرا ومصر واليابان والمغرب.

وفي ما يتعلق بمسألة الكفاءة، فقد جرى إدخال بعض التحسينات على المشاورات، حيث يجري جزء كبير من عمل المجلس، على النحو الوارد في التقرير السنوي للمجلس: تقصير النصوص وتقليل عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو من بعض التدابير الإيجابية التي اتخذت في هذا الصدد. إن تحقيق المزيد من الوثام والتفاعل وعدم اللجوء إلى الشكليات في هذه السياقات غير الرسمية يزيد من الكفاءة، وبذلت بعض الجهود هذا العام من جانب أعضاء المجلس في هذا الصدد.

ومع ذلك، يتعين أيضا القيام ببعض العمل في ما يتعلق بعبء العمل غير المتوازن في جدول الأعمال الشهري. تتسم أشهر كثيرة بقدر مفرط من العمل، مع تداخل العديد من المواعيد النهائية لتقديم التقارير والولايات

العام الماضي. ونود أن نؤكد، بصفة خاصة، على قيادة اليابان في هذا العمل الدقيق.

ومن المهم الآن ضمان ألا تذهب تلك الجهود الجماعية سدى. علينا أن نكشف الالتزام برصد تنفيذ الممارسات الجديدة المتفق عليها بشأن أساليب العمل وتقييم أثرها على الأهداف المرجوة من تعزيز الشفافية والكفاءة والتفاعل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. هناك دائما مجال للتحسين، ونرحب في هذا الصدد بإسهامات جميع الدول الأعضاء. اسمحوا لي أيضا أن أقر بالدور القيادي لمجموعة الدول الخمس الصغيرة في جهودها الدؤوبة، في السنوات الأخيرة، كي تقدم لنا الأفكار والمقترحات المفيدة التي تهدف إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

وفي ما يتعلق بمسألة الشفافية، واصل المجلس، في تقديرنا، خلال السنة الماضية اتجاه عقد المزيد من الجلسات العامة. وأدلى بالإحاطات الإعلامية بصورة منتظمة في الجلسات العامة، مما منح الفرصة أيضا لغير الأعضاء في المجلس للاستفادة من معلومات مفيدة بشأن شتى الحالات المدرجة على جدول أعمال المجلس. وفي حين أن المشاورات مفيدة من أجل إعداد قرارات المجلس بشكل أفضل، إلا أنه لا يزال يتعين، في رأينا، بذل بعض الجهد بغية عدم اللجوء كثيرا إلى المشاورات، والتخلي بدلا من ذلك عن المشاورات حتى تكون هناك حاجة حقيقية إليها، كما هو الحال في السياقات غير الرسمية والمغلقة التي تهدف - في الواقع - إلى المساعدة في بناء توافق في الآراء وتسريع عملية اتخاذ القرار.

وينبغي تشجيع الإحاطات الإعلامية الشهرية من جانب الرؤساء، بما في ذلك الجلسات الختامية. وأثار أيضا هذه النقطة كل من ممثلي غواتيمالا ومصر وكوستاريكا وإسبانيا، الذين أشاروا إلى المثال الذي ضربته البرازيل مؤخرا. ونعتزم إتباع هذه الممارسة وأن نعقد، كما أعلن في

بهدف مساعدة المجلس في عملية اتخاذ القرار. وينبغي تشجيع هذا الاتجاه. واستمر أيضا تنظيم اجتماعات صيغة آريا. قد تكون هذه الصيغ الجديدة مفيدة جدا لعمل المجلس، وتعزيز التفاعل على المستوى غير الرسمي، وتعزيز الحوار وتحسين تبادل المعلومات. وفي رأينا، يمكن استخدامها بشكل أكثر تواترا. ويجري الآن بصفة منتظمة عقد اجتماعات مع إدارة الشؤون السياسية لتقديم عروض عامة، وثبت أنها أدوات مفيدة من منظور منع نشوب الصراعات، ولا بد لي من أتوجه بالشكر إلى الرئاسة البريطانية على بدءها. وثبت أيضا أن الاجتماعات مع الممثلين الخاصين للأمين العام مفيدة لعمل المجلس، كما أبرزت بعض الوفود هنا اليوم.

ويمكن للمناقشات، ولا سيما المناقشات المفتوحة، تيسير توسيع مساحة التفاعل. عندما يقرر المجلس عقد مناقشة مفتوحة، فإن الهدف هو الاستماع إلى العضوية العامة، وإذا كان مناسباً، إدراج الإسهامات ذات الصلة في النتائج المترتبة عليها، عندما تكون هناك أي نتائج - لا أن نتكلم أولاً، وتتخذ قراراً بشأن النتيجة ثم نستمع إلى العضوية العامة. أعتقد أن هناك بلا شك مجالاً للتحسين، وكذلك من حيث زيادة التفاعل وزيادة التركيز والبيانات الأقصر - بما يعطي معنى حقيقياً لمفهوم مناقشات المجلس المفتوحة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الوفود قد شددت على هذه النقطة هنا، بما في ذلك وفود المكسيك وسلوفينيا والمغرب.

ماذا بوسعنا أن نفعل أكثر من ذلك؟ بوسعنا أن نستمر في تكثيف وتيرة تنفيذ المذكرة ٥٠٧ من جميع جوانبها. وعلى الأمانة العامة أن تضطلع بدور في دعم الرئاسة وتذكير الوفود باستخدام الأدوات المتفق عليها في المذكرة.

وأود أيضاً أن أبرز بعض الاقتراحات المفيدة التي عرضت هنا اليوم. فيما يتعلق بالتقرير السنوي، يمكن طلب

التي تتطلب التمديد في نفس الوقت - وهي حالة تتطلب نوعاً من إعادة التفكير في الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يتعامل بشكل أفضل مع المسائل المتكررة دون أن تستنفد هذه الممارسة معظم وقته، بما يترك مجالاً ضيقاً في جدول أعماله للاستجابة للأزمات الناشئة، والأهم من ذلك كله، لممارسة دوره في مجال منع نشوب الصراعات.

ويجري تخصيص قدر من التفكير لهذه المسألة في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، كما أشار ممثل البوسنة والهرسك في بداية هذه المناقشة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير إيفان باربالييتش على دوره الرائد رئيساً للفريق العامل غير الرسمي.

وفي ما يتعلق بالعمل اليومي الداخلي للمجلس، بوجه عام، ينبغي بذل المزيد من الجهد لتحسين تبادل المعلومات بين جميع الأعضاء، وتشجيع المشاركة الأوسع والمبادرة في عملية صنع القرار الداخلي. وفي رأينا، فإن هذا لا يعزز كفاءة المجلس فحسب، بل وشرعيته باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، وقد أثرت هذه المسألة من جانب عدد من الوفود هنا، بما في ذلك الهند.

ويتعين أيضاً بذل المزيد من الجهود في ما يتعلق بالجلسات العامة من منظور كفاءتها. إن بيانات الوفود عادة ما تكون طويلة جداً. وتستغرق المناقشات المفتوحة، بوجه خاص، وقتاً طويلاً. لا بد من بذل المزيد من الجهود لتركيز مداخلتنا، من جانب أعضاء المجلس وغير الأعضاء على حد سواء، والالتزام بالحيز الزمني المقترح. إن الأوراق المفاهيمية أو المسائل التي يتعين معالجتها أدوات مفيدة في هذا الصدد.

وأنتقل إلى التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس، واصل المجلس في المشاورات غير الرسمية الاستفادة من إمكانية إجراء الحوارات التفاعلية، والتي ثبت جدواها في الإنصات إلى مختلف الجهات الفاعلة في سياق غير رسمي،

على مصاعب متزايدة. ومع ذلك، في عالم اليوم، وبظهور تهديدات وتحديات جديدة للسلم والأمن، على المجلس أن يتطلع إلى المستقبل ليتمكن من استباق الأزمات وتخصيص الوقت الكافي لمنع نشوب الصراعات. ولتحقيق ذلك الهدف، يحتاج إلى العمل باستمرار على تحسين أساليب عمله لزيادة فعاليته، ويتمكن من ممارسة مسؤوليته بشكل تام.

وأنا شخصيا أجد هذه المناقشة مفيدة وأشكر جميع الوفود على اهتمامها بهذه المسألة وعلى إسهاماتها، التي تشجعنا على متابعة جهودنا بحيث نستطيع دائما تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. غير أنني قبل أن أرفع الجلسة، وبما أنها، كما أمل، آخر جلسة لمجلس الأمن أحضرها بصفتي رئيسا، أود أن أدلي بملاحظتين صادقتين وموجزتين للغاية.

الأولى هي بخصوص موفسيس أبلان، وأمانة مجلس الأمن على الطريقة المهنية للغاية والحنكة واللطفية والمليئة بالحببة التي قدما بها الدعم لنا هذا الشهر. والواقع أنهما لا يشكلان العضو السادس الدائم في مجلس الأمن فحسب، بل لا غنى عنهما فعلا. ونحن ممتنون للغاية للدعم الذي قدمه لنا السيد أبلان وفريقه.

وملاحظتي الثانية تتعلق ببالغ التقدير لمتزجينا الشفويين. فهم أشخاص مهنيون للغاية ويظهرون دائما قدرا هائلا من التفاني وصبرا لا حدود له في التعامل مع خصوصياتنا. وأشكرهم جميعا جزيل الشكر حقا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

المزيد من المعلومات التحليلية إضافة إلى المعلومات عن أساليب عمل المجلس. ونرى أنه يمكننا الاستفادة أكثر من تقديم التقرير السنوي إلى الجمعية العامة، ومن هذا المنطلق نرحب بقرار رئيس الجمعية العامة أن يكرس النقاش في هذه الدورة بكاملها للتقرير السنوي للمجلس. لكننا نعتقد أنه يمكن إدخال تحسينات على هذه العروض أيضا بالتركيز على جوانب محددة من عمل المجلس كانت أكثر بروزا طيلة السنة السابقة. ومرة أخرى، يمكن منح الرؤساء حيزا أكبر في صياغة مقدماتهم للتقرير.

لا بد من القيام بالمزيد من العمل لكي يقيم المجلس علاقة وثيقة مع الهيئات الأخرى، مثل لجنة بناء السلام، لا سيما في مجال العمل غير الرسمي مع رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتفق مع تلك الوفود - البرازيل ولكسمبرغ وسويسرا - التي أشارت إلى فائدة هذا التفاعل. كما شجعنا أيضا على ضرورة إمعان التفكير في دور لجنة الأركان العسكرية.

وكان هناك أيضا بعض الاقتراحات الهامة بشأن الحاجة إلى المزيد من الشفافية في الهيئات الفرعية، واختيار خبراء الأفرقة واستقلاليتهم، والحاجة إلى المزيد من الشمولية في العملية التي تفضي إلى انتخاب رؤساء الهيئات الفرعية. وينبغي أيضا أن نعمل على تنفيذ المذكرة الرئاسية S/2006/507 المتعلقة بعمل الهيئات الفرعية، والتي كانت نتيجة لسنوات من العمل في الفريق العامل السابق المعني بالجزءات. وتطرقنا بإيجاز البيانات ذات الصلة، بما فيها بيان كل من الأردن وليختنشتاين ونيوزيلندا وإسبانيا إلى استخدام حق النقض، بحيث قدمت إسهامات موضوعية في هذا النقاش.

وأود أن أعرض ملاحظة أخيرة لإبراز أهمية هذه المناقشة. إن عدد الحالات التي يتعين على المجلس متابعتها ومدى تعقيدها يتطلبان قدرة إدارية لبرنامج عمله تنطوي